

جريدة الجمهورية 5/1/2013

لديمقراطية حقيقية في دول الربيع العربي!

تحاول دائماً القوى المتضررة من الربيع العربي أن توصف التغيير في العالم العربي أنه مدّ سنيّ ونموذج جديد من أسلمة الحكم في العالم العربي على شاكلة ما يحدث في مصر . وإذا كان هذا الخوف بمكانه إلا أنه لن يكون الرداء الوحيد الذي سنلبسه المنطقة برمتها ، فرداء الديمقراطية آتٍ لا محالة وإن طال زمنه برهة أو حيناً ، فلا تصنفوا التغيير الحاصل في مصر أو سوريا على أنه يفتقر إلى الديمقراطية ، فالديمقراطية هناك ربما أفضل من الديمقراطية الموجودة في لبنان التي تحكمها التقاليد السياسية البائدة والتي تعطل فعلاً الحياة الديمقراطية معطوفاً عليها كم هائل من الفساد السياسي والإداري ، التي قد لا يتجاوزها الإنسان في لبنان وفي العالم العربي إلا بعد عقود وعقود .

وإذا عدنا إلى التحولات في بعض بلدان العالم التي انتقلت أنظمة الحكم فيها إلى الديمقراطية ، نجد أنها سرعان ما اعتنقت ديمقراطية متقدمة ليس من السهل انتقادها ، فمن ظواهر التغيير الساطع على سبيل المثال أن انضمت رومانيا نيكولايشاوشكو والمجر جانوس كادار وبولونيا فوسيش جازولسكي وغيرها من دول البلطيق إلى الإتحاد الأوروبي لتعانق في أنظمتها ديمقراطيات عريقة مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا في مسيرة واحدة ، بعد اعتاقها عن أنظمة القمع والجوع وحصر السلطات بيد الزعيم والبوليس السري وغياهب أقبية المخبرات ، التي ورثت أسلوب الحكم عن الأنظمة الماركسية والفاشستية بمعناها التوتاليتاري وليس بمعناها الإنساني .

غداً لن يلتهم الدين الحكم طويلاً في بلدان الربيع العربي لأن العولمة بمفهومها الآخذ في الإنفلاش في كل بقعة يعتاش فيها ومنها الإنسان لم تعد تقف عن حدود الأنظمة الشمولية ، فحركة رؤوس الأموال وتكنولوجيا الإتصالات والإنتشار السريع للعلم والمعرفة وتبادل الأفكار وسرعة الحصول على المعلومات ، إضافة إلى دور الفضائيات التي تربط العالم ببعضه ، كل ذلك جعل الإنسان يخرج من قمم الخوف ليصل إلى قدرة لا متناهية على تغيير مواقع الحكم بما يحقق طموحاته . فالإسلام السياسي بذاته لن يستطيع أن يوصد الأبواب بوجه هذه الحركة القوية ، حتى أن المواجهات التقليدية الدينية (المدّ الفارسي في الخليج مثلاً) بات لها في المقابل مواجهات أكثر عملائية ، فالواقع الديني بات معروفاً في العالم كله .

فبعد شبه خسارة أحد أبرز أطراف الحلف الإيراني بأدواته الكاملة ، عينا به نظام الحكم في سوريا ، لن تتمكن إيران من لعب الورقة اللبنانية على النموذج المعروف كأن يُحذّر حزب الله من " 7 أيار أكبر " على حد قول أحد أبقاه ، فإن سقّف أي تحرك مماثل مقبل سيكون محكوماً بردود فعل إقليمية التي قد تجعله يندم على الساعة التي فكّر فيها بتغيير قواعد اللعبة بالقوة .

وكما أن تحريك الشارع الشيعي في الخليج لن يكون له صدهاء في المستقبل يوم تجعل دول الخليج من اتحادها واقعاً ملموساً على النموذج الأوروبي ، فلن تتمكن حينها هذه الشوارع من تطويق العروش في الخليج واحداً تلو الآخر وفقاً لما ترغب ، لأن مواجهة هذا التحرك (كما هو الحال في البحرين أو الكويت) ستجعل من الورقة الإنتخابية للصوت الشيعي أداة تقليدية مبتذلة عندما تنتقل دائرة الإقتراع إلى إطار الإتحاد الخليجي ، وعندها سيخسر المشروع الفارسي ورقة أخرى كان يعتقد أنها حسان طروادة لمدّه في الخليج .

وعليه فإن ظاهر الأمور والتجارب التاريخية دلت على أن الأفق الديمقراطي آخذاً في الإتساع وبات له أكثر من نموذج كلما حكمت الضرورة ذلك ، مدفوعة بإرادة الإنسان الحية الراغب في تطوير دوره الوجودي ، لينتقل من سلعة إلى محرك صغير في تسونامي كبير اسمه " الحق الإنساني " في أن يعيش الإنسان ويموت كريماً ، لا تحكم حياته ظروفًا وحاجات إقتصادية ، بل رؤى حضارية تنتقل من دور الخائف إلى دور المساهم في تعزيز قيمة الفرد ومساواته أمام القانون ، ودوره الإيجابي في نقل المجتمعات من عالم الخوف والجوع والعوز إلى عالم الإكتفاء والرخاء واستعادة الحقوق بأساليب ديمقراطية . وعليه ولو جاءت نتائج بعض الإستفتاءات في مرحلة إنتقالية غير مشجعة ، لكنها حركة بسيطة في مسار طويل آخذ في الإنتشار بصورة سريعة ، لن تكون للعصبيات الدينية أو للمتحمكين بإرادة الشعوب بقوة السلاح قدرة على إيقافه .

المحامي الدكتور أنطوان أ. سعد